

المبعوث الدولي لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن حول سوريا

26 مايو/ آيار 2021

شكراً السيد الرئيس – السفير Zhang Jun – الصين

1. اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على الوضع الخطير للسوريين العاديين. فمن المفارقات المأساوية أن هذه الفترة التي تشهد هدوءاً نسبياً، مقارنة بالسنوات السابقة من الصراع، هي ذات الوقت فترة من المعاناة الإنسانية الهائلة والمتزايدة للشعب السوري، فترة من التدهور الاقتصادي، والجائحة، والتهجير، والاعتقال، والاختطاف – المستمرين. كما يستمر الصراع العنيف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. هذه هي القضايا التي تثير قلقاً عميقاً لدى السوريين اليوم، والتي تتطلب اهتماماً من قبلنا، والتي يجب أن تحقق العملية السياسية تقدماً بشأنها.

2. يتسم الوضع العسكري بالهدوء النسبي في بعض المناطق، مع تجميد خطوط المواجهة. وقد ساعدت جهود الوساطة الروسية على تهدئة القتال في القامشلي. لكن هناك مؤشرات متكررة على إمكانية احتدام الصراع مرة أخرى:

- تصاعد في عمليات القصف المتبادل وثلاث ضربات جوية في الشمال الغربي.
- هجوم عبر خطوط التماس على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.
- استمرار للقصف داخل وحول عفرين وعين عيسى.
- استمرار الوضع المتوتر والمضطرب أكثر من أي وقت مضى في الجنوب الغربي.
- المزيد من الضربات الجوية المنسوبة لإسرائيل في القنيطرة واللاذقية وحماة.
- تقارير حول إطلاق صواريخ من جنوب سوريا باتجاه الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل.
- المزيد من الهجمات من قبل الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات تبناها تنظيم داعش.

3. أما الوضع الاقتصادي لمعظم السوريين فقد تحسن بالكاد حيث استقرت الليرة السورية نسبياً على خلفية الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة السورية. إلا أن أسعار السلع الأساسية وتكاليف النقل أصبحت أكثر فأكثر خارج متناول العديد من السوريين. ولا تزال الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة معرضة للخطر في العديد من المناطق.
4. وباختصار، السيد الرئيس، يستمر النمط ذاته لسير الأحداث والديناميكيات شهراً بعد شهر - وهو نمط أخشى أن يدفع السوريين ببطء نحو هاوية أعمق.

السيد الرئيس،

5. لا تزال الحلول هي نفسها أيضاً. فالمطلوب هو حل سياسي بقيادة وملكية سورية، ميسراً من الأمم المتحدة ومدعوماً بدبلوماسية دولية بناءة. وهناك العديد من الأمور التي يتعين علينا العمل عليها:
- نحتاج لوقف دائم لإطلاق النار على المستوى الوطني، يستند على الهدوء الحالي الذي نتج عن الترتيبات والتفاهات الدولية.
 - يتعين محاربة المجموعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، من خلال نهج فعال وتعاوني وشامل يضم جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ويلتزم بمبادئ القانون الدولي، ويعطي الأولوية لحماية المدنيين.
 - الوضع الإنساني متردي ويجب معالجته بشكل عاجل. أنا واثق أن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لوكوك سيتطرق بمزيد من التفصيل لهذا الأمر في مداخلة - بما في ذلك الزيادة المطردة في حالات COVID-19 في بعض المناطق وانقطاع امدادات المياه والقيود المفروضة وانخفاض منسوب المياه في نهر الفرات بما يؤثر على ملايين السوريين. واسمحوا لي أيضاً أن أؤكد، كما سيفعل مارك، على الأهمية الكبيرة لوصول المساعدات الإنسانية بشكل دائم ومستمر ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، من خلال عمليات إيصال مكثفة عبر الخطوط وعبر الحدود. وكما ذكر الأمين العام في إحاطته إلى الجمعية العامة فإن الاستجابة على نطاق واسع عبر الحدود لمدة 12 شهراً إضافية تظل ضرورية لإنقاذ الأرواح. وأناشد أعضاء المجلس التركيز على تحقيق توافق في الآراء لتحقيق هذه الغاية.
 - من المهم أيضاً تجنب وتخفيف أي آثار إنسانية للعقوبات قد تؤدي إلى تقاوم محنة السوريين العاديين، على سبيل المثال من خلال المبالغة في الامتثال - وهو أمر يحتاج إلى العمل عليه.

• يجب أن تكون الأولوية الرئيسية لإحراز تقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين، بما في ذلك من خلال الإفراج من جانب واحد والعمل بشكل جاد على ملف المفقودين، على نطاق يتناسب مع حجم هذه القضية الأساسية. لقد تواصلت مؤخراً مع الحكومة السورية مرة أخرى، سعياً للحصول على معلومات حول المرسوم الرئاسي الأخير الصادر في 2 مايو، واقتُرحت عدة خطوات ملموسة يمكن اتخاذها بشأن الأبعاد المختلفة لهذا الملف الهام، وسنواصل متابعة هذا النقاش.

- هناك حاجة إلى خطوات لخلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة داخل سوريا.
- وهناك حاجة إلى بيئة مواتية لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، بشكل آمن وطوعي وكريم.
- ويجب أيضاً مواصلة العمل من أجل المشاركة الهادفة للمرأة السورية في العملية السياسية.
- ويتعين علينا أيضاً تسهيل مشاركة طيف أوسع من السوريين، بما في ذلك المجتمع المدني السوري، في هذه العملية.
- وهناك حاجة ماسة إلى دبلوماسية دولية بناءة وشاملة بشأن سوريا، بحيث تجتمع كافة الأطراف الرئيسية، التي لديها نفوذ وقدره على تعزيز العمل نحو السلام في سوريا، على طاولة واحدة.
- يمكن أن يساعد ذلك في تطوير مقاربة مبنية على الخطوة مقابل خطوة، حتى تتمكن الأطراف الدولية الرئيسية، والأطراف السورية أيضاً، من تجاوز انعدام الثقة، من خلال تحديد والاتفاق على مجموعة متكاملة من الخطوات المتبادلة التي يتعين اتخاذها وتكون محددة بدقة وواقعية، مع التأكد من إمكانية التنفيذ والتحقق المتوازيين.

6 - هذه العناصر معروفة جيداً ومن شأنها، إذا ما تحققت، أن تساعد في تنفيذ ولايتي المنصوص عليها في القرار 2254.

السيد الرئيس،

7- إن لجنة دستورية سورية ذات مصداقية بقيادة وملكية سورية، وبتيسير من الأمم المتحدة، هي عنصر مهم في عملية سياسية أوسع نطاقاً. وأواصل تيسير الجهود لعقد الدورة السادسة للهيئة المصغرة للجنة. لكن يجب الإعداد لمثل هذه الدورة بعناية، بما في ذلك من خلال الحصول على ضمانات بأن اللجنة ستلتزم بتنفيذ المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية. كما أن اللجنة

بحاجة إلى استعادة وبناء بعض الثقة، وتحقيق نتائج وإحراز تقدم مستمر في تفويضها، وهو إعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية.

8- في 28 أبريل/ نيسان، أبلغنا الرئيس المشترك المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية بموافقته على المقترح التوفيقى الذي قدمته في 15 أبريل/ نيسان. أما الرئيس المشترك المسمى من قبل الحكومة السورية فقد أرسل رده الرسمي على المقترح في 5 مايو/ أيار. وستقوم نائبة المبعوث خولة مطر بزيارة إلى دمشق في الأيام المقبلة للمتابعة والوصول إلى تفاهم واضح بشأن المقترح التوفيقى الذي قدمته. وبالطبع سيتم إحاطة الثالث الأوسط عندما نتوصل إلى مثل هذا التفاهم. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لعقد دورة جديدة في جنيف بمجرد التوصل إلى تفاهم واضح.

السيد الرئيس،

9- كما ينص قرار مجلس الأمن 2254، فإن العملية السياسية لحل النزاع لا بد وأن تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بدستور جديد، تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحقق لهم المشاركة بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر.

10- لقد أخذنا علماً بالانتخابات الرئاسية التي تُجرى اليوم عملاً بالدستور الحالى. وكما أشرنا سابقاً، فإن تلك الانتخابات ليست جزءاً من العملية السياسية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2254. والأمم المتحدة ليست منخرطة في هذه الانتخابات وليس لديها تفويض للقيام بذلك. وتواصل الأمم المتحدة التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في سوريا لتنفيذ القرار 2254. يظل هذا هو السبيل الوحيد المستدام لإنهاء الصراع ومعاونة الشعب السوري.

السيد الرئيس،

11 - ومن دواعي الأسف أنه، على الرغم من بذلنا لأقصى الجهود، لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل خلال هذا الشهر، بل لم يتم تحقيق أي تقدم على الإطلاق، في السعي نحو تنفيذ الأبعاد المختلفة للقرار 2254.

12 إن الخطوط العريضة للحل السياسي للنزاع معروفة جيداً لكافة الأطراف الرئيسية، ومع ذلك لا يوجد طرف على استعداد لاتخاذ الخطوة الأولى. إذا استمرنا على هذا النحو، وإذا ظلت الأطراف

الرئيسية أكثر استثماراً في إدارة الصراع بدلاً من حله، فإنني أخشى أن يتحول الصراع في سوريا إلى صراع آخر طويل الأمد يستمر لأجيال.

13. وكما اتضح لنا في الأسابيع الأخيرة، فإن الصراعات التي لم يتم حلها يمكن أن تنفجر بشكل مفاجئ لا يمكن التنبؤ به. فهناك مخاطر كبيرة في عدم اغتنام الفرصة التي تتيحها لنا الفترة الحالية - وهي فترة، على الرغم من المعاناة الشديدة التي يواجهها السوريون، تشهد هدوءاً نسبياً على الأرض أكثر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وهناك شعور مشترك بأنه لا يوجد طرف قادر على أن يحسم نتيجة الصراع، وبأن هناك مصالح مشتركة في العديد من المجالات الرئيسية.

14. إن سوريا بحاجة إلى اهتمام جدي حتى نتمكن من البناء على هذه التفاعلات. وبينما أوصل جهودي لإعادة اللجنة الدستورية إلى مسارها الصحيح، سأستمر أيضاً في سلسلة من المشاورات مع الأطراف الرئيسية بهدف تضيق الخلافات بينها، لا سيما بشأن شكل جديد من الدبلوماسية الدولية البناءة ومقاربة الخطوة مقابل خطوة. وكما ذكرت في إحاطتي الشهر الماضي، أعتقد أن المزيد من الأطراف باتت أكثر تقبلاً لهذه الفكرة، وأريد الوقوف على إمكانية تفعيلها حيث أنني على اقتناع بإمكانية تحقيق ذلك.

15. وفي غضون ذلك، نستفيد بشكل مستمر من التشاور مع المجلس الاستشاري النسائي عقب الاجتماع الذي عُقد في جنيف في الفترة من 26 إلى 29 أبريل/ نيسان.

16. وسنواصل التشاور مع طيف أوسع من الأصوات والمجتمعات والجماعات والأحزاب السورية من جميع المناطق. ففي خلال الشهر الماضي فقط، أجرينا مشاورات مع ما يقرب من 200 من ممثلي المجتمع المدني السوري من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. ويظل محاورونا ثابتون على مطالبهم بإنهاء الصراع ومعاناة الشعب السوري.

السيد الرئيس،

17. أعول على دعم هذا المجلس. وكالعادة، فإنني منفتح على النصيحة. وآمل أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى تسوية سياسية دائمة لسوريا تلبى التطلعات المشروعة لشعبها وتستعيد بشكل كامل سيادتها ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها تماشياً مع القرار 2254.

شكراً السيد الرئيس.

